مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.٣ آب ٢٠١٧: ص ص٦١٥-٦٤١
DOI: 10.21928/juhd.20170820.27, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

دور الشركات التمويلية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق للمدة(٢٠٠٦-٢٠١٥)
" الشركة العراقية للكفالات المصرفية و الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة انموذجا"

The role of financing companies in supporting small projects in Iraq for (2006-2015)
"Iraqi Company for Bank Guarantees and Iraqi Company for Small and medium projects an exemplar"

ا.م.د.يونس علي
قسم الاقتصاد –كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة السليمانية
Dr.Younis A.Ahmed /Assistant professor
E-mail:unsahmad@univsul.edu.iq

م.م نهاد خالد
قسم العلوم المالية والمصرفية–كلية الادارة و الاقتصاد– جامعة التنمية البشرية
Nihad khalid /Assistant Lecturer
(Orcid):0000-0002-5798-5459
E-mail:Nihad.khalid@uhd.edu.iq

الملف العلمي للباحث(يونس على أحمد):

حاصل على شهادة البكلوريوس العلوم الاقتصادية في جامعة السليمانية عام ٢٠٠٤ وكان في المرتبة الثانية من عشر الأوال في طلاب القسم ، في عام ٢٠٠٦ حصل على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية في كلية الادارة والاقتصاد – جامعة صلاح الدين ، وعملت كمدرس مساعد في جامعة السليمانية – كلية الادارة و الاقتصاد/ قسم الاقتصاد و شغلت منصب مقرر القسم للفتره من ٢٠٠٧ لغاية ٢٠١٠ ، وحصل على لقب مدرس في عام ٢٠١٠، و في عام ٢٠١٤ حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياحي من جامعة بوترا – ماليزيا، حاليا حامل لقب الاستاذ المساعد و لديه ١٣ بحوث منشورة داخليا و خارجيا باللغتى العربية و الإنجليزية.

الملف العلمي للباحث (نهاد خالد عبدالقادر):

حاصل على شهادة البكلوريوس العلوم الاقتصادية في جامعة السليمانية عام ٢٠٠٤ ، في عام ٢٠١٢ حصل على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية في جامعة امدرمان الاسلامية بالسودان ، وعملت كمدرس مساعد في جامعة التنمية البشرية – كلية الادارة و الاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية و شغلت منصب مقرر القسم للفتره من ٢٠١٤ لغاية الآن ، حاليا حامل لقب المدرس المساعد و لديه ٣ بحوث منشورة وغير منشورة باللغة العربية.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على واقع المشاريع الصغيرة في العراق، وبيان اهم المشاكل والعقبات التي تواجهها، وتوضيح مدى الارتباط بين فعالية المشاريع الصغيرة والمؤسسات والشركات التمويلية لها.

ومن اجل التوصل الى أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المقارن وذلك للوقوف على الوضع الحالي للمشاريع الصغيرة في العراق، ثم دراسة الدور الذي تلعبه الشركات التمويلية في ظل الظروف الذي يمر بها الاقتصاد العراقي .

ومن اهم النتائج التى توصل اليها البحث انه على الرغم من الصعوبات الامنية والاقتصادية التى يمر بها العراق، فان (الشركة العراقية للكفالات المصرفية و الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة) ساهمتا في تمويل ودعم المشاريع الصغيرة في العراق وذلك من خلال انشاء مشـــاريع جديدة و اعادة تشغيل بعض المشاريع المتوقفة عن العمل مما ادى الى توفير فرص العمل وتوليد الدخل أي المساهمة في رفع الناتج المحلي الاجمالي. عليه من الضروري وضع خطة شاملة من قبل الحكومة لتشجيع الشركات والمصارف الممولة لتوجيه الانشطة التمويلية بشكل أكثرعدلا بين الفئات الاجتماعية والمحافظات المختلفة والقطاعات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة ، الشركات التمويلية ، العراق .

Abstract:

The main objective of this study is to shed light on the reality of financing small projects, to show their economic impacts and challenges, and to clarify the correlation between the effectiveness of small projects and their financing institutions and companies.

In order to achieve the objectives of the study was based on the comparative descriptive analytical method to determine the status of the current small projects in Iraq, and then study the role of financing companies in the circumstances experienced in Iraqi economy.

One of the most important findings of the study, despite the security and economic difficulties in Iraq, the Iraqi Company for Bank Guarantees and the Iraqi Company for the financing of small and medium projects has a good contributed to the financing and support of small projects in Iraq through the establishment of new projects and the re-operation of some of the projects stalled, which led to the job creation and income generation (contributing to the raising of GDP). Moreover, it is necessary to set a comprehensive plan by the government to encourage finance companies and banks more justice between different social groups, governorates and economic sectors.

Keywords: Small Projects, Financing Companies, Iraq.

المقدمة

تلعب المشاريع الصغيرة دورا فاعلا في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية من خلال مصدراً للمكاسب الاقتصادية التي تحققها للدولة، نظراً لاهميتها في مواجهة الكثير من المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية ومن أبرزها مشكلة البطالة، الا ان نجاح هذه المشاريع في البلدان النامية ومنها العراق يعتمد علي مدى توفير المناخ الملائم لعمل هذه المشاريع وعلى الاخص توفر مصادر تمويل هذه المشاريع ، لكن على الرغم من وجود عدد كبير من البنوك و المؤسسات التمويلية ، تبقى مشكلة التمويل في صدارة اهتمام اصحاب المشاريع الصغيرة .

أهمية البحث و اسباب اختيارها:

تتمثل اهمية البحث في ان المشاريع الصغيرة تساهم في توفير فرص العمل لعدد كبير من الايدي العاملة و بالتالي فأنها تساهم في التخفيف من مشكلة البطالة،بالاضافة الى دورها الكبير في توليد الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في انه على الرغم من الدور الحيوي للمشاريع الصغيرة في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية ، الا انها تواجه مشكلة التمويل وذلك بسبب ضعف دور المصارف و المؤسسات التمويلية في هذا المجال.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها :

تساهم الشركات التمويلية في دعم و تطوير نشاط المشاريع الصغيرة في العراق من خلال مدة الدراسة .

أهداف البحث:

تتمثل اهداف البحث في :

١. تحديد طبيعة عمل المشروعات الصغيرة في العراق.

٢. بيان أهم المشكلات والعقبات التي تواجة المشروعات الصغيرة في العراق.

٣. دراسة واقع و دور الشركات التمويلية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق.

منهج البحث:

من اجل تحقيق هدف البحث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي المقارن بالاستناد على المصادر النظرية و البيانات المتوفرة في التقارير السنوية (الشركة العراقية للكفالات المصرفية و الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة).

نطاق و حدود البحث :

زمانيا: يغطي البحث الفترة (٢٠٠٦ – 2015) بالنسبة للشركة العراقية للكفالات المصرفية و (٢٠٠٩ – 2015) بالنسبة للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

مكانيا: يغطي البحث الاقتصاد العراقي .

هيكل البحث:

ومن اجل الوصول الى هدف البحث فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين ، يتناول المبحث الاول (مفهوم وأهمية المشاريع الصغيرة) ، بينما خصص المبحث الثاني للجانب التطبيقي (دراسة و تحليل البيانات السنوية الخاصة بنشاط و اعمال شركات تقديم القروض للمشاريع الصغيرة في العراق. واخيرا تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات و المقترحات .

المبحث الاول

مفهوم وأهمية المشاريع الصغيرة و تمويلها

منذ الثلث الاخير من القرن العشرين، توجهت الكثير من دول العالم الى الاهتمام المزيد بالمشاريع الصغيرة سواء كانت (صناعية – زراعية او تجارية)، نظرا لتكيف هيكل و الية عمل هذه المشاريع الصغيرة مع البيئة و الاسواق الداخلية و الخارجية، هذا بالاضافة الى قلة راس المال التي تحتاج اليه هذه المشاريع .

يمثل الاهتمام بالمشاريع الصغيرة احد أهم عوامل النمو الاقتصادي، فهناك اجماع على أهمية الدور الذي يقوم به هذا القطاع و اثره الايجابي على تنمية الدخل. وتتمثل اهمية تلك المشاريع في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي و التوظيف ، الا ان هذه المشاريع و بخاصة في الدول النامية و منها العراق تواجه الكثير من الصعوبات و التحديات الداخلية و الخارجية، و لعل اعقد و أصعب مشكلة تواجهها هي مشكلة التمويل (بتال و اخرون، ٢٠١١ : ٤٥).

اخذ موضوع المشاريع الصغيرة يستحوذ على اهتمام مخططي السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في مختلف دول العالم، بل توسعت الدعوات الجدية نحو أقامة مثل تلك المشاريع ورفدها بالتحليلات الفنية و الاقتصادية و العمل على تطوير أستراتيجيات تحقق التوازن الأيجابي مع الصناعات الكبيرة مع قدر من التوازن الجغرافي في التنمية لهذه الدول. وعلى الرغم من الاهمية البالغة للمشاريع الصغيرة في خدمة الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل و زيادة المدخرات و اعادة توزيع الدخل ، الا ان العديد من الدراسات و التجارب اشارت الى أن الكثير من تلك الصناعات لم تؤدي دورها المطلوب و لم تحقق الاهداف المرجوة (العبيدي،٢٠٠٦: ١٠).

اولا: تعريف المشاريع الصغيرة:

تكمن صعوبة إيجاد تعريف موحد(واحد) للمشاريع الصغيرة من اختلاف النشاطات و القطاعات، وكذلك مستويات النمو و التنمية بين البلدان(قريشي، 2005: ٢٠). لكنه على الرغم من هذه الصعوبات ، فقدعرفتها منظمة العمل الدولية بأنها" المشاريع التي يعمل فيها اقل من 10 عمال و المشاريع المتوسطة التي يعمل بها مابين 10 إلى 99 عامل ، وما يزيد عن 99 يعد مشاريع كبيرة" (جاد، ٢٠٠٥ ، ١٣).

كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) بأنها" تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بإبعادها طويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)كما يتراوح عدد العاملين فيها مابين (١٠-٥٠) عامل(www.unido.org). وهذا يتوافق مع تعريف البنك الدولي الذي يرى ان المشروعات الصغيرة هي التي يعمل فيها أقل من (50) عاملاً(World bank,1987:12).

اما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" فقد عرفتها " بأنها المشاريع التي يعمل فيها (٦ الى١٥) عامل (خضر،٢٠٠٢:١٠)،في حين تعريف كونغرس الأمريكي تعرف بأنها تلك التي لا تكون ملكيتها وطريقة تشغيلها مستقلة وليست مسيطرة في مجالها(Dan,1989:10).

وعلى الرغم من التباين في الطروحات فيما يخص وجود مفهوم شامل متفق عليه، إلا أن هناك اتفاق على المضامين الفكرية التي تؤطر المفهوم تستند على مجموعة من المعايير المرتبطة بنوع المشروع، منها معيار حجم راس المال ، مستويات تكنولوجيا مستخدمة و حجم المبيعات و معيار الملكية و الادارية و التنظيمية و حجم العمالة، لكن حجم العمالة يعد من المعاير الأكثر شيوعا في العالم في تحديد المشاريع الصغيرة وتمييزها من غيرها و من أكثر المعايير الكمية أستخداما لسهولة الاحتساب و المقارنة، اضافة الى سهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار، اذ يشير المعيار الى استخدام المشروع الصغير عدد محدد من العاملين يتفاوت من دولة الى اخرى حسب تقدمها الاقتصادي و التكنولوجي و نموها السكاني (العبيدي،٢٠٠٦: ١٢; فزع ،٢٠١٣ : ١٣٠-١٣٢). والجدول (١) يبين مفهوم المشاريع الصغيرة لبعض الدول وفقا لمعيار عدد العاملين:

الجدول (١) مفهوم المشاريع الصغيرة لبعض دول العالم وفقا لمعيار عدد العاملين

الدول	الحد الادنى لعدد العمال	الحد الاعلى لعدد العمال	الدول	الحد الادنى لعدد العمال	الحد الاعلى لعدد العمال
العراق	١	٩	كندا واستراليا	١	٩٩
غانا	١	٩	السويد	١	٢٠٠
الكويت	١	١٠	الاردن	٢	١٠
السودان	١	١٠	ايطاليا وفرنسا	١	٥٠٠
سلطنة عمان	١	١٠	البحرين	٥	١٩
السعودية	١	٢٠	مصر	٩	٥٠
الجزائر	١	٥٠	اليابان	٢٠	٣٠٠
بلجيكا والدنمارك	١	٥٠	الولايات المتحدة الامريكية	٢٥٠	١٠٠٠

المصدر:

١. عبد الرحمن عمر: الصناعات الصغيرة بدولة الإمارا ت العربية المتحدة،مجلة آفاق الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، العدد (٤)،١٩٨٦ ، ص٤٤ .

٢. حسين عبد المطلب الأسرج: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل فى الدول العربية، وزارة التجارة و الصناعة المصرية ،٢٠١٤ .

في ضوء ماسبق يظهر ان المشاريع الصغيرة تتميز بمجموعة من الخصائص منها:

١. إن صاحب المشروع عادة ما يكون هو مدير المشروع، و علاقته مباشرة مع العملاء. (عنبه،٢٠٠٨ :٢٠)

٢. يعتمد على عدد قليل من العاملين و لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة عالية.(الخضر،٢٠١٤ : ٤٥)

٣. يعتمد على تكنولوجيا بسيطة و لا تتطلب حجم كبير من رأس المال. (هيكل، ٢٠٠٣: ١٥)

٤. لا يحتاج الى مساحة كبيرة لأداء نشاطه وانخفاض احتياجاته من البنية الأساسية. (هيكل، ٢٠٠٣ : ٢٠ ; عنبه،٢٠٠٨ :٢٠)

٥. العمل في مجتمع محلي غالبا (الاعتماد على الموارد الأولية و الخدمات المتوافرة محلياً و وتسويق السلع والخدمات في نفس المنطقة التي تنشأ فيها او للمجتمع المحلي مباشرة او للمناطق المجاورة لها). (المحروق، ٢٠٠٦ : ٣٢ ; الخضر،٢٠١٤ : ٣٠)

٦. درجة المخاطرة فيها قليلة. (هيكل، ٢٠٠٣: ١٥)

٧. لا يحتاج المشاريع الصغير إلي تمويل كبير سواء ذاتياً أو من منظمات التمويل في المجتمع. (هيكل، ٢٠٠٣: ٢٠)

ثانيا: أهمية المشاريع الصغيرة:

نالت المشاريع الصغيرة اهتماما واسعا و انتشارا كبيرا في معظم البلدان المتقدمة و النامية، و تزايدت الدعوات الموجهة باتجاه تعزيز دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و توفير مقوماتها، فضلا عن العمل على تطوير أستراتيجيات لتحقيق

التوازن الايجابي مع المشاريع الكبيرة و المتوسطة، اذ كانت و لازالت خطوة نحو التقدم و هدفا استراتيجيا في خدمة الاقتصاد و التنمية و المجتمع(العبيدي،٢٠٠٦: ٩).

و على مسوى الدول العربية ، احتلت المشاريع الصغيرة مكانة اقتصادية و اجتماعية كبيرة، اذ شهدت تلك المشروعات خلال العقد الأخير من القرن العشرين أهتماما متزايدا في اقامة قاعدة متنوعة من المشروعات و العمل على ايجاد بنى و هياكل داعمة لنموها و تطويرها(العبيدي،٢٠٠٦: ١٢).

وتقسم اهمية المشاريع الصغيرة إلى عدد من المستويات طبقاً لأهميتها (المحروق ، ٢٠٠٦، ٢٢ ;هيكل، ٢٠٠٣ : ١٣-١٦):

أ:على المستوى الفردي(صاحب المشروع):

تتمثل أهمية المشاريع الصغيرة على المستوى الفردى فيما يلي:

١. إشباع حاجة صاحب المشروع في إثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيان خاص(التقيد المحدود بالقواعد الحكومية).

٢. ضمان الحصول على دخل ذاتي له ولأسرته، بصفة خاصة، إذا أدير المشروع بأسلوب علمي رشيد.

٣. يوفر لصاحبه فرصة تحقيق رسالته وغايته الخاصة في الحياة العملية(المرونة في الإدارة و الاعتماد على المدخل الشخصي في التعامل مع العاملين).

٤. هو طريق جيد للابداع لدى الأفراد في الحياة العملية.

ب:على المستوى الجماعي (المنافع الاجتماعية):

تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة على مستوى المجتمع فيما يلي:

١. تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية(السلعية و الخدمية) و الفكرية.

٢. تغطي جزءاً كبيراً من احتياجات السوق المحلي(العلاقة القوية مع المجتمع المحلى).

٣. إنها تشارك بشكل فعال في توفير فرص عمل للشباب بكلفة استثمارية منخفضة .

٤. إنها تساهم إلي حد كبيرة في إعداد العمالة الماهرة في مختلف مجالات.

جـ: على المستوى الدولي (المنافع القومية):

تتمثل أهمية المشاريع الصغيرة على المستوى الدولي فيما يلي:

١. أصبحت منهجا بذاته يدرس في الجامعات والمعاهد من زوايا مختلفة ومتعددة كالعلوم الإدارية والاقتصادية والهندسية والقانونية والبيئية والزراعية.

٢. اهتمام المنظمات الحكومية و غير الحكومية بالمشروعات الصغيرة، و انتشار المنظمات والصناديق المعنية بدعم المشروعات الصغيرة على مستوى العالم. وكذلك اهتمام القطاع العام والخاص بالمشاريع صغيرة .

٣. تلعب المشروعات الصغيرة دوراً هاماً في الاقتصاد القومي لكثير من الدول المتقدمة والنامية.

٤. في مجال التدريب والتنمية أصبحت للمشروعات الصغيرة برامج تدريبية عالمية عديدة ومتنوعة .

ان المشاريع الصغيرة لديها الفرص في أن تعمل في أي مجال ترغب فيه سواء في المجال الصناعي أو التجاري أو الزراعي أو الخدمي، مع وجوب أن تراعي تلك المشروعات القدرات المتاحة لها إضافة إلى ضرورة مراعاتها للخطط التنموية و الاستراتيجية من قبل الدولة التي تهدف إلى تنمية قطاعات معينة عن طريق التعريف بمدى كفاءة تلك القطاعات وعدم كفاءة الاخرى(فرحان،٢٠٠٣ : ٣٧).ولكي تنجح المشاريع الصغيرة لا بد من مراعاة العديد من العوامل التي يجب أن تتظافر مع بعضها البعض مما يؤدي إلى نجاح المشروع الصغير وأهم هذه العوامل(أبو ذياب، ٢٠٠٣ : ١٢):

١. الدعم الحكومي الكافي" سواء كان هذا الدعم عن طريق التشريعات أو الدعم المادي أو الدعم المعنوي.

٢. توافر المعلومات الإدارية والتسويقية و الفنية" ويكون ذلك عن طريق مراكز التثقيف والتدريب والمعاهد الفنية والمؤسسات الخدمية لتطوير الإعمال، بما يضمن إتباع المشروع السياسات وخطط سليمة تمكنه من التطور والنمو.

٣. الرقابة" وتكون عن طريق مسك السجلات التي توضح نفقات المشروع وايراداته، والرقابة على الإنتاج لضمان كفاءة رأس المال.

٤. توافر الريادة والابداع لدى أصحاب المشروعات الصغيرة(الالتزام بالعمل و المواظبة، الاهتمام بالجودة والكفاءة، القدرة على الإقناع وخلق الصلات).

٥. الدعم المصرفي" ويكون ذلك عن طريق نشر الوعي المصرفي وتوفر البرامج التمويلية الكافية لدى المصارف ومؤسسات التمويل في دعم المشروعات الصغيرة.

ثالثا: تمويل المشاريع الصغيرة:

تزايد الاهتمام بتمويل المشاريع الصغيرة في السنوات الاخيرة في معظم الدول النامية استجابة لإستراتيجية تقليص دور الدولة في الانشطة الاقتصادية و التحول نحو تنمية القطاع الخاص من ناحية و الى كون هذه المشاريع أصبحت تمثل الادارة الاكثر فعالية في توفير فرص العمل و مواجهة البطالة و رفع مستويات المعيشة و احداث النمو و التنمية الاقتصادية. و بالرغم من تعدد و تنوع مصادر التمويل المتاحة في معظم دول العالم إلا إن الحصول على التمويل اللازم منها ليس بالعملية السهلة لكون الأمر يرتبط بتهيئة متطلبات إقناع الممولين بتقديم القروض الكافية لاقامة المشاريع الصغيرة (بتال و اخرون، ٢٠١١ : ٤٨).

يؤدي التمويل دورا اساسيا في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، اذ بدونه لايمكن اقامة المنشات و المشاريع السلعية و الخدمية، بتوفر مصادر التمويل و الدعم يمكن لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لسير بخطى أسرع و تنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة حيث ان نقص التمويل احدى المشاكل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة في الاقتصادات النامية لاسيما في ظل الظروف السياسية و الامنية و الاقتصادية . تحتاج المشاريع الصغيرة أكثر من غيرها للتمويل مهما تنوعت هذا لكي تنمو و تواصل نشاطها، اذ يعتبر التمويل بمثابة عنصر اساسي للمشروع، لذا ان دور الشركات التمويلية و الاقتراضية كبيرة جدا في هذا المجال (حمه كريم ، ٢٠١٦ : ٢-٥).

المبحث الثاني

دور شركات تقديم القروض للمشاريع الصغيرة في العراق

احتلت المشاريع الصغيرة ركنا هاما في الاقتصاد العراقي و انتشرت هذه المشاريع في كافة الانشطة و على كافة الاصعدة الجغرافية، في عام ١٩٩٣ بلغ عدد المشاريع الصغيرة في العراق (٣١٧٩٦ مشروع)، لكنه على الرغم من الظروف الاقتصادية و السياسية و الامنية الصعبة التي تمر بها العراق، زاد هذا العدد الى (٥٣٦٧٩) عام ٢٠٠٧ (العبيدي،٢٠٠٦: ١٦-١٧ ; فزع ،٢٠١٣: ١٣٨)، كمعرفة طبيعة الانشطة لهذه المشاريع اذ ان النشاط الاقتصادي للمشاريع الصغيرة في العراق تتسم بسمات الصناعة الحرفية التقليدية التي تركز على صناعة المواد الغذائية و خياطة الملابس و بعض الصناعات المعدنية و صناعة الجلود و غيرها (الناصح،٢٠٠٨: ١٦٦)، الا ان أحتلت الصناعات الغذائية المرتبة الاولى من حيث نسبة مساهمتها في قيمة الانتاج المتحقق لهذا النشاط والتي بلغت (٤١٪) وتلتها صناعة المنتجات المعدنية الاساسية بالمرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت(٢٤ ٪). (الجهاز المركزي للأحصاء،٢٠١٥).

في الحقيقة يتوقف مدى نجاح هذه المشاريع في البلدان النامية على قدرتها على توفير التمويل اللازم التى تمثل العقبة الاساسية التي تعرقل عمل هذه المشاريع في هذه البلدان (فزع ،٢٠١٣: ١٢٩).

توجد في العراق شركات و جهات متعددة لدعم و تمويل المشاريع الصغيرة، لكن (الشركة العراقية للقروض الصغيرة و المتوسطة و الشركة العراقية للكفالات المصرفية) من ابرز هذه الشركات التي تعمل في هذا المجال حيث تقوم هذه الشركات من خلال المصارف الخاصة المساهمة بتسهيل عملية التمويل بتوفير جزء من رأسمالها لاقامة المشاريع الجديدة و لتوسيع المشاريع القائمة ، هذا بالاضافة الى ابتعاد بعض المشاريع من مخاطر الانهيار و الافلاس، وفيما يلي ملخصا عن اهداف و نشاط هذه الشركات:

اولا:الشركة العراقية للكفالات المصرفية:

تأسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية في اذار ٢٠٠٦ بموافقة البنك المركزي العراقي و وزارة التجارة بموجب أحكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ ، و تحولت الشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة خاصة. وبدأت الشركة أعمالها منذ العام ٢٠٠٧ برأس مال قدره (5,450,000) دينار عراقي و تم زيادته عدة مرات الى ان وصل الى (7,877,141) دينار عراقي في عام ٢٠١٥ .

يقع مقر الشركة العراقية للكفالات المصرفية في العاصمة بغداد – منطقة الكرادة، وتعتبر فروع المصارف في المحافظات كحلقة وصل لتمثيل الشركة في كافة انحاء العراق و كذلك لتدار الاعمال و النشاطات المتعلقة بالشركة . تقوم الشركة بتقديم ضمانات تصل الى حد ٧٥٪ للقروض الممنوحة من قبل المصارف المشاركة للمقترضين وتكون حدود هذه القروض من (٥ الى ٢٥٠) ألف دولار* . و ان اساس العمل في الشركة هو برنامج القروض للمشاريع الصغيرة و المتوسطة التي تمثل اساس التطور الاقتصادي و وسيلة رئيسية لمواجهة ظاهرة البطالة و استيعاب الايدي العاملة.

تسعى الشركة الى تحقيق مجموعة من الاهداف ومنها دعم وتطوير القطاع الخاص من خلال زيادة القروض المضمونة المقدمة للمشاريع الصغيرة لتأمين فرص حصول اصحابها على التمويل اللازم لمشاريعهم القائمة و الحديثة الانشاء بالتنسيق مع المصارف الحكومية ذات الاختصاص ، هذا بالاضافة الى خلق فرص عمل (مباشرة و غير المباشرة) الأمر الذي يؤدي بالنتيجة الى تطوير الاقتصاد.

وعلى الرغم من التحديات و المخاطر الامنية و الاقتصادية التى اثرت على واقع المشاريع الصغيرة و واقع الاقراض المصرفي و قلة الثقة بين المصارف و المقترضين و زيادة حجم المخاطر الأئتمانية في ظل هذه الظروف، استطاعت الشركة (العراقية للكفالات المصرفية) ان تبني هيكلها و تعزز ملائمتها المالية و تعزز روابطها مع المصارف من جهة و مع المقترضين من جهة اخرى .(التقرير السنوي للشركة العراقية للكفالات المصرفية، ٢٠١٥).

١. واقع نشاط الشركة العراقية للكفالات المصرفية:

بسبب تنوع و توسع المجال و النطاق الجغرافي للشركة ، اصبحت هذه الشركة ضمن الشركات المعروفة و الرائدة في تمويل المشاريع ، وفيمايلي عرض و تحليل لبعض المؤشرات الرئيسة لنشاط هذه الشركة في النقاط الاتية:

أ: توزيع قروض الشركة حسب الجنس :

من خلال التقارير السنوية للشركة العراقية للكفالات المصرفية يتبين ان القروض الممنوحة يغطي كلا الجنسين (الذكر و الانثى) ، حيث يتبين من الجدول (٢) ان عدد القروض زادت من سنة الى الاخرى ، على رغم من ان هناك انخفاضا ملحوظا و حادا في بعض السنوات و خصوصا في السنوات الاخيرة نتيجة الظروف الامنية والسياسية ، اضافة الى الازمة المالية و

* ان الشركة تتكون او يشارك فيها ثلاثة عشر مصرفا (بغداد، الخليج، اشور، الشرق الاوسط ، الشمال، الاستثمار، المتحد، الاهلي، البصرة، سومر، بابل، الموصل، الهدى) في تقديم القروض .

الاقتصادية الذي يمر بها العراق . وكذلك ان عدد القروض للذكور خلا المدة (٢٠٠٦-٢٠١٥) بلغت (١٠١٨٧ قرضا أي ٨٤٪) من اجمالي القروض وهي اعلى بكثير مقارنة بحصة الاناث التي بلغت فقط (1991 قرضا أي ١٦٪) و تعود ذلك الى طبيعة القروض و النشاطات المشمولة بالدعم من قبل الشركة و المصارف المساهمة.

الجدول (٢) عدد القروض الممنوحة للذكور و الاناث للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٥)

السنوات	عدد القروض للذكور	عدد القروض للاناث	المجموع	الاهمية النسبية للذكور (٪)	الاهمية النسبية للاناث (٪)
٢٠٠٦	١	0	1	0.01	0
٢٠٠٧	٣٦	2	38	٠.٣٥	٠.١
٢٠٠٨	١٢٢	21	143	١.٢٠	١.٠٥
٢٠٠٩	١١٠١	106	1207	١٠.٨١	٥.٣٢
٢٠١٠	١٠٩٩	151	1250	١٠.٨٠	٧.٥٨
٢٠١١	١٦٨١	281	1962	١٦.٥٠	١٤.١
٢٠١٢	٢٧٠٢	582	3284	٢٦.٥٢	٢٩.٢
٢٠١٣	٢٣٥٤	511	2865	٢٣.١٠	٢٥.٧
٢٠١٤	٨٢٤	252	1076	٨.٠٩	١٢.٧
٢٠١٥	٢٦٧	85	352	٢.٦٢	٤.٢٧
المجموع	**١٠١٨٧**	**1991**	**12178**	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**
معدل النمو السنوي المركب			**٪١٥٨.١٩**		

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات التقارير السنوية للشركة العراقية للكفالات المصرفية للسنوات (٢٠٠٦ – ٢٠١٥).

ب: توزيع قروض الشركة حسب المصارف المشاركة و المانحة :

ان الشركة العراقية للكفالات المصرفية تحوي عددا من المصارف الاهلية و برساميل مختلفة ، و الجدول (٣) يبين المصارف و عدد القروض الممنوحة للمصارف المساهمة:

الجدول (٣) عدد القروض الممنوحة من قبل المصارف المساهمة للمدة (٢٠٠٧ – ٢٠١٥)

المصارف	عدد القروض	الاهمية النسبية	المصارف	عدد القروض	الاهمية النسبية
بغداد	٢٧٢٨	22.4	الاهلي	٣٩٦	3.252
الخليج	٢٤١٧	١٩.٨٥	البصرة	١٠٣	0.846
اشور	٢٣٧٥	١٩.٥٠	سومر	٧٧	0.632
الشرق الاوسط	١٦٥٨	١٣.٦٢	بابل	٦٤	0.526
الشمال	٩٠٣	٧.٤١٦	الموصل	٤٤	0.361
الاستثمار	٦٩٧	٥.٧٢٤	الهدى	٢٣	0.189
المتحد	٦٩٢	٥.٦٨٣	المجموع	١٢١٧٧	٪١٠٠

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات التقارير السنوية للشركة العراقية للكفالات المصرفية للسنوات (٢٠٠٧ – ٢٠١٥).

من الجدول (٣) يتبين ان المصارف الاربعة الاولى (بغداد ، الخليج ، اشور و الشرق الاوسط) من اهم المصارف المساهمة في اعطاء القروض للمشاريع الصغيرة و التي تشكل (٩١٧٨ قرضا) من اجمالي القروض البالغة (١٢١٧٧ قرض)، مما يعنى ان حصة هذه المصارف الاربعة تساوي (٧٥.٣٧٪)من اجمالى عدد القروض الممنوحة، و تعود ذلك الى انتهاج سياسة المصرفية المتوازنة و سليمة لهذه المصارف الاربعة و كذلك التوسع الجغرافي لهذه المصارف الاربعة في جميع محافظات العراق.

جـ: توزيع قروض الشركة حسب المحافظات:

من اجل تحقيق تنمية شاملة و متكافئة لكافة المحافظات العراق (الشمالية ، و الوسطية و الجنوبية) ، و لنجاح هذا الهدف قامت الشركة بربط اعمالها و النشاطاتها بكافة المحافظات عن طريق المصارف الموجودة في هذه المحافظات وكذلك تعمل الشركة مع المصارف المشاركة و الشركاء الآخرين للتعرف على المشاريع الاقتصادية الواعدة لمساعدة هذه المشاريع الصغيرة، و هذا مايتم توضيحه في الجدول (٤) أدناه:

الجدول (٤) عدد القروض الممنوحة واهميتها النسبية حسب المحافظات للمدة (٢٠٠٧ – ٢٠١٥)

المحافظات	عدد القروض	الاهمية النسبية	المحافظات	عدد القروض	الاهمية النسبية
بغداد	٥٧٢٤	47.00	ديالى	٣١٠	2.55
السليمانية	١١٤٨	9.43	واسط	٢٤٧	2.03
اربيل	٩٥٦	7.85	دهوك	٢٠٢	1.66
النجف	٧٠٠	5.75	نينوى	٢٠٢	1.66
كربلاء	٥٢١	4.28	صلاح الدين	١٨٣	1.50
بابل	٤٣٢	3.55	ميسان	١٦٣	1.34
القادسية/ الديوانية	٤٠٧	3.34	ذي قار	١٣٦	1.12
البصرة	٣٥٩	2.95	الانبار	١٠٥	0.86
المثنى	٣١٦	2.60	كركوك	٦٦	0.54

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات التقارير السنوية للشركة العراقية للكفالات المصرفية للسنوات (٢٠٠٧ – ٢٠١٥) .

من الجدول (٤) نجد انه على الرغم من اختلاف عدد القروض بين محافظة واخرى،الا انه جميع المحافظات العراقية استفادت من هذه القروض الممنوحة ، حيث تأتي محافظة بغداد بالمرتبة الاولى بعدد (٥٧٢٤) قرض و بنسبة (٤٧٪) من اجمالي القروض الممنوحة، وذلك بسبب وجود المقر الرئيسي للشركة في بغداد اضافة الى كونها بغداد عاصمة للعراق تتسم بكبر حجم جميع الانشطة السلعية و الخدمية و كثرة المشاريع الصغيرة فيها، بينما حصة محافظة كركوك في ادنى مستوى و تبلغ (٦٦ قرض) و نسبتها اقل من ١٪ ، و السبب الرئيس في ذلك يعود الى ضعف البنية الاقتصادية هذا من جهة و المشاكل الادارية و هجرة الكوادر و اصحاب رؤوس الاموال و الاشخاص العاديين و العاطلين عن العمل الى المناطق ألاخرى و خصوصا الى مناطق اقليم كوردستان من جهة اخرى . وعلى مستوى العراق فان المحافظات الاربعة (بغداد، السليمانية، اربيل و النجف) اكثر المحافظات استفادة من هذه القروض و التمويل و تبلغ عدد القروض لهذه المحافظات (٨٥٢٨ قرضا) من مجموع (١٢١٧٧) مما يعني حصة هذه المحافظات الاربعة تصل الى (٧٠٪).

٢. دور قروض الشركة العراقية للكفالات المصرفية في تطوير القطاعات و تنويع الهيكل الاقتصادي:

ان احدى الاهداف الرئيسة لكافة الحكومات و المؤسسات التنموية هي دعم القطاعات الاقتصادية بشكل متوازي من اجل تنويع الهيكل الاقتصادي و التخلص من اقتصاديات احادية الجانب ، لذلك و انطلاقا من هذا الهدف فقد قامت الشركة العراقية للكفالات المصرفية تقديم خدماته (قرضا و تمويلا) لكافة القطاعات، و هذا مايتم توضيحه في الجدول (٥) أدناه:

الجدول (٥) توزيع عدد القروض الممنوحة من قبل الشركة العراقية للكفالات المصرفية حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٥)

السنوات	القطاعـــات							
	تجاري	خدمات	صناعي	انشاءات	سياحي	صحي	زراعي	المجموع
٢٠٠٦	٠	٠	٠	1	٠	٠	٠	1
٢٠٠٧	٢	١٢	١٠	6	٣	١	٤	38
٢٠٠٨	٢٨	٧٠	٣٥	4	١	٢	٣	143
٢٠٠٩	٦٠٢	٢٦١	٢٤٥	4	٣٤	٤٠	٢١	1207
٢٠١٠	٥١٩	٤١٥	٢٦٤	0	٢٣	٢٢	٧	1250
٢٠١١	٨٠٩	٩٠٩	١٧٧	0	٣٩	٢٣	٥	1962
٢٠١٢	٩٢٢	١٩٤٦	١٤٤	199	٤٩	٢١	٣	3284
٢٠١٣	١٤٨٧	٨٠٩	١٣٠	365	٤٢	٢٣	٩	2865
٢٠١٤	٦٠٨	٢٢٤	٤٤	176	٤	١٤	٦	1076
٢٠١٥	٩٣	٢١٨	٧	18	٤	٦	٦	352
المجموع	**٥٠٧٠**	**٤٨٦٤**	**١٠٥٦**	**773**	**١٩٩**	**١٥٢**	**٦٤**	**12178**
الاهمية النسبية	**٤١.٦٣**	**٣٩.٩٤**	**٨.٦٧**	**٦.٣٥**	**١.٦٤**	**١.٢٥**	**٠.٥٢**	**٪١٠٠**

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات التقارير السنوية للشركة العراقية للكفالات المصرفية، للسنوات (٢٠٠٦ – ٢٠١٥) .

من خلال الجدول (٥) ، يظهر ان الشركة العراقية للكفالات المصرفية التي تتيح فرص للعاملين و اصحاب المهن في كافة القطاعات الاقتصادية ليتماشي مع الاهداف التنموية للشركة و التي هي تسهيل مهمة أصحاب المشاريع الصغيرة في الحصول على القروض و التمويل اللازم لمشاريعهم القائمة و الحديثة الانشاء و كذلك تأمين اعادة تشغيل المشاريع المتوقفة الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى التنمية الاقتصادية في العراق .

وكذلك يتبين من الجدول نفسه ان القطاع التجارى يستحوذ على أعلى نسبة من القروض الممنوحة و التي تصل تقريبا الى (٤٢٪)، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية و الامنية غير المستقرة الذي يسعى فيها اصحاب المهن و التجار توظيف اموالهم في المجال التجاري الذي يتميز بتحقيق ارباح سريعة و سرعة استرجاع راسمالهم و الابتعاد عن المخاطرة الناجمة عن القروض و الشروط و الضمانات التي عليها، وكما ان حصة قطاع الخدمات من هذه القروض والتي تصل الى حوالي(٣٩.٩٤٪) الذي يأتي بالمرتبة الثانية بعد القطاع التجاري وذلك بسبب تركيز والاهتمام الشركة العراقية للكفالات المصرفية على المشاريع الخدمية ليتماشي مع الاهداف التنموية للشركة و التي هي تحقيق التنمية الاجتماعية، وفي الوقت نفسه بسبب ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية و الناجمة عن اغراق الاسواق العراقية بالمنتجات الاجنبية المستوردة وكذلك وجود درجة عالية من المخاطرة في القطاع الزراعي وذلك بسبب خضوع هذا القطاع لتقلبات المناخية وعدم اعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة في الزراعة بسبب قلة الخبرة و راس المال لدى الفلاح ممايجعل متابعة القروض عملية مكلفة وصعبة ، لذا فان المصارف

الاهلية يحاولون الابتعاد عن منح القروض للقطاع الزراعي، لذلك يلاحظ بأن حصة للقطاع الزراعي نجد ان مستوى استفادة القطاع زراعي من هذه القروض و التمويل ضئيلة جدا و تصل فقط (٦٤ قرضا او ٠.٥٤٪) خلال المدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٥) و الذي يعتبر مؤشرا سلبيا و لايخدم عملية التغير الهيكلي في الاقتصاد العراقي .

٣. دور قروض الشركة العراقية للكفالات المصرفية في توفير فرص العمل و تقليل معدلات البطالة:

ان تمويل المشاريع الصغيرة يترتب عليه اقامة مشاريع جديدة، بالاضافة الى اعادة تشغيل المشاريع القائمة المتوقفة عن العمل مما يترتب عليه توفير فرص العمل لذوي الدخول المحدودة و العوائل الفقيرة وبالتالي تأمين مصدر الدخل لهؤلاء ومايترتب عليه ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، وذلك عن طريق اقامة و انشاء المشاريع الصغيرة و كذلك اعادة تشغيل المشاريع القائمة المتوقفة نتيجة الظروف الامنية و الاقتصادية الذي يمر بها العراق ، و الجدول (٦) يبين اجمالي فرص العمل (المباشرة و غير المباشرة) للمشاريع القائمة و المستحدثة المدعومة من قبل الشركة العراقية للكفالات المصرفية .

الجدول (٦) عدد فرص العمل للمشاريع القائمة و الجديدة الممولة من قبل الشركة العراقية للكفالات المصرفية للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٥)

السنوات	فرص العمل القائمة	فرص العمل الجديدة	اجمالي فرص العمل
٢٠٠٦	٣	١	4
٢٠٠٧	٣٤٧	١٠٧	454
٢٠٠٨	٥١٦	٢١١	727
٢٠٠٩	٤٠١٦	٣١٨	4334
٢٠١٠	٤٢٥٧	٥٣٥	4792
٢٠١١	٣٩٤٢	١٢٥٨	5200
٢٠١٢	٢٤٧٥	١٩٥٤	4429
٢٠١٣	٣٤٦٨	٧٤٦	4214
٢٠١٤	١٢٦٨	٣٥٠	1618
٢٠١٥	٣٠٣	٢٥٣	556
المجموع	٢٠٥٩٥	٥٧٣٣	26328
معدل النمو السنوي المركب	**٪١٤١.٩٢**	**٪١٣٧.٩٢**	**٪١٤٠.٩٠**

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات التقارير السنوية للشركة العراقية للكفالات المصرفية للسنوات (٢٠٠٦– ٢٠١٥) .

يظهر من الجدول (٦)، أنه على الرغم من اختلاف فرص العمل من سنة لاخرى و على رغم الصعوبات الامنية و الاقتصادية الذي يمر بها العراق، فان الشركة ساهمتها بشكل واضح في خلق فرص العمل و تقليل معدلات البطالة للمحتاجين من المهنين و الاشخاص العاديين ، مثلا خلق فرص العمل عن طريق تطوير المشاريع القائمة خلال مدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٥) بلغت (٢٠٥٩٥ فرص العمل اي ٧٨٪ من اجمالي فرص العمل)، بينما فرص العمل الجديدة من خلال انشاء المشاريع الجديدة وصلت الى (٥٧٣٣ فرص العمل اي ٢٢٪ من اجمالي فرص العمل).

ثانيا: الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة(ICF – SME):

تأسست هذه الشركة* بتاريخ (18/5/2009) وفق اللوائح والقوانين العراقية المتعلقة بالشركات المالية غير المصرفية وقد حصلت على شهادة التأسيس واجازة ممارسة المهنة من الجهات القضائية الحكومية المتمثلة بمسجل الشركات والبنك المركزي العراقي وبدأ العمل في حزيران من العام نفسه برأسمال قدره (٢٧٠) مليون دينار عراقي، وبدعم مالي من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية قدره (٦) مليون دولار. وفي عام ٢٠١٠ تمت زيادة رأس مال الشركة ليصل الى (١.٢) مليار دينار وفي عام ٢٠١٤ تمت زيادة رأس مال الشركة ليبلغ (١٦.٤٦٤) مليار دينار.

الهدف الرئيسي للشركة دعم المشاريع الصغيرة للمساهمة في النهوض بالاقتصاد العراقي وحث المصارف العراقية المساهمة في رأسمالها وغيرها من المصارف لتقديم التمويل المستدام للمشارع الصغيرة. تدعم الشركة افضل الممارسات في مجال توليد القروض وادارتها. قامت المصارف المساهمة في الشركة العراقية بتوسيع مجالات توفير القروض من خلال ابتكار المنتجات والتمويل المستقر وبرامج اقراض مستهدفة. وهي تعد عاملاً محفزاً يساعد في تسريع نفاذ المصارف الاهلية الى سوق القروض الخاصة بالمشاريع الصغيرة مع بناء منصة تمويل مستدامة من خلال التعاون الوثيق مع الجهات المانحة لتطوير وتفعيل القطاع الخاص في العراق (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، ٢٠١٢).

تلعب الشركة دوراً كبيراً في تمويل المشاريع الصغيرة حيث تقوم بتخصيص رأس مال الاقراض الى المصارف المساهمة فيها والتي هي عبارة عن مجموعة من المصارف العراقية الخاصة وذلك لتسهيل عملية منح القروض للمشاريع الصغيرة و المتوسطة. تقوم الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الوقت الحاضر بإدارة ثلاث برامج للمنح. المنحة المقدمة من برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية في المحافظات والبالغة (٦ مليون دولار) لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة العاملة في سبعة قطاعات اقتصادية اساسية و منحة الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بقيمة (١ مليون دولار) والتي تهدف بشكل خاص لتمويل قروض المشاريع الزراعية. وكذلك منحة الوكالة الامريكية للتنمية الدولية قدرها (8.95 مليون دولار) بهدف منح

* الشركة تضم (٩) مصارف عراقية خاصة مساهمة تسمى (الشبكة المصرفية) هي (مصرف الشمال ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف اشور ، مصرف سومر ، المصرف الاهلي ،مصرف البصرة، مصرف بغداد ، مصرف الموصل، مصرف الخليج).

القروض لاصحاب المشاريع من المهجرين بسبب عدم الاستقرار و اولئك الذين يبحثون عن اعادة تشغيل مشاريعهم او تطويرها.

١. واقع النشاط و الاعمال الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يتسم نشاط و اعمال الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بكثرة و تعدد وكالاتي:

أ: توزيع قروض الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة و الفئات المستفيدة منها:

ان دور هذه الشركة لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة كبيرة لكافة الفئات. صممت الشركة العراقية لتمويل المشاريع برامجها لدعم وخدمة جميع فئات المجتمع من خلال تقديم قروض تساهم في انشاء مشاريع جديدة او اعادة تشغيل مشاريع توقفت نتيجة لظروف قسرية، وقد استطاعت الشركة ومن خلال شبكة المصارف التابعة لها من الوصول الى اغلب فئات المجتمع والتي شملت(المهجرين ، الاقليات، النساء و الشباب)* . و الجدول (٧) يبين توزيع القروض و كذلك بيان الفئات المستفيدة من قروض الشركة العراقية.

الجدول (٧) عدد القروض و المبالغ الممنوحة للفئات الاجتماعية من قبل الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمدة(٢٠١٢ –٢٠١٥)

الفئات المستفيدة**	عدد القروض الممنوحة	الاهمية النسبية ٪	مبلغ القروض الممنوحة (ملاين الدولارات)	الاهمية النسبية ٪
الاسر المهجرة	٧١٣٦	46.34	105.80	5.85
نساء معيلات	٢٥٦١	16.63	36.94	2.04
اقليات دينية	١٠٩٠	7.08	304.15	16.83
شباب	٢٠١١	13.06	367.42	20.33
قروض اخرى	٢٦٠١	16.89	993.41	54.95
المجموع	15399	٪١٠٠	1807.72	٪١٠٠

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداعلى بيانات التقاريرالسنوية للشركة العراقية لتمويل المشاريع للسنوات (٢٠١٢– ٢٠١٥) .

قرضا) مقدمة (4568* وقد كانت نتائج هذا البرنامج من خلال الفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١٥) وفر قروضا بقيمة (٧٣ مليون دولار) وبعدد الى فئات مختلفة من المجتمع (التقارير السنوية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (٢٠٠٩– ٢٠١٥).

** على الرغم من هناك الاختلاف في تسمية هذه التصنيفات و الفئات من تقرير لأخر ، لكن من اجل سهولة التحليل و المقارنة فقد قام الباحثان بتوحيد بعضها واجراء التعديلات عليها .

ومن ملاحظة الجدول (7) يتبين بأن حصة المهجرين اكثر من (٤٦٪) من اجمالي القروض الممنوحة ، بينما حصة الاقليات لا تتجاوز (١٠٪) من مجموع القروض الممنوحة. اجمالا المهجرين يأتي بالمركز الاول من حيث عدد القروض و حجم القروض . من الجدول (٧) يظهر انه على الرغم من ان عدد القروض الممنوحة للاسر المهجرة يحتل المرتبة الاولى و بلغت نسبته (٤٦.٣٤٪) ، لكنه من حيث مبلغ القروض الممنوحة يصل فقط (٥.٨٥٪) ، في حين ان فئة الشباب من الفئات الاكثر استفادة من المبالغ الممنوحة مما يعني ان شروط و ضمانات الشركة لاعطاء القروض و توفير الدعم يتناسب مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي لفئة الشباب ، و بالتالي هذه القروض تشارك في تطوير مهن و مهارات فئة الشباب و خلق فرص العمل لهم . ان دور الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة واضحة في عدة مجالات. و الجدول (٨) يبين عدد القروض و كذلك بيان حجم القروض و التمويل و المشاركة للمدة (٢٠١١-٢٠١٥).

الجدول (٨)

مساهمة الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تمويل المشاريع الصغيرة للمدة (٢٠١١-٢٠١٥)

السنوات/الفقرات	مبالغ القروض (مليون دولار)	عدد القروض	حجم التمويل (مليون دولار)	حجم المشاركة (مليون دولار)
٢٠١١	23	1249	8	5.3
٢٠١٢	٤٥	2806	16. 8	9.2
٢٠١٣	63	٠392	16.8	16.7
٢٠١٤	70	4479	16.8	17
2015	73	4568	16	16.1
نسبة الزيادة(٪) (٢٠١٢-٢٠١١)	٪٩٤	٪١٢٥	٪١١٠	٪٧٤
نسبة الزيادة(٪) (٢٠١٣-٢٠١٢)	٪٤٢	٪٤٠	-	٪٨٢
نسبة الزيادة(٪) (٢٠١٤-٢٠١٣)	٪١١	٪١٤	-	٪٢
نسبة الزيادة(٪) (٢٠١٥-٢٠١٤)	٪4	٪2	-	-

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات التقاريرالسنوية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للسنوات (2011- ٢٠١٥) .

يتبين من الجدول (٨) ان :

1. **ارتفاع ملحوظ في حجم القروض وعددها وحجم المشاركة خلال مدة البحث، ففي عام ٢٠١٣ شهد جميع المؤشرات ارتفاعا مقارنة بالنتائج المتحققة للسنتين (٢٠١١ و ٢٠١٢)، حيث بلغ حجم محفظة القروض التجميعية (63) مليون دولار وبزيادة قدرها (42%) مقارنة مع عام 2012 . اما عدد القروض الاجمالية فقد بلغ (3920) قرضا اي بزيادة قدرها (40%) عن عام 2012 . بينما حجم المشاركة من قبل المصارف المساهمة فقد بلغ في نهاية عام 2013 مبلغا قدره (16.7) مليون دولار اي بزيادة قدرها (82%) عن العام الماضي.**

2. **على الرغم من الصعوبات و التحديات الامنية و الاقتصادية المستمرة في العراق خصوصا في السنوات الاخيرة، اظهرت نتائج المؤشرات الرئيسة للشركة لعام 2015 ارتفاعاً مقارنة بالنتائج المتحققة للسنوات السابقة فيما يخص حجم القروض وعددها فقط في حين انخفض حجم التمويل و حجم المشاركة، اذ بلغت قيمة محفظة القروض التجميعية المسجلة (73) مليون دولار وبزيادة قدرها (4%) مقارنة مع عام 2014 ،اما عدد القروض الاجمالية فقد بلغ (4568) قرضاً اي بزيادة قدرها(2%) عن عام 2013 ،اما حجم المشاركة من قبل المصارف المساهمة فقد بلغ في نهاية عام 2015 مبلغا قدره (16) مليون دولار. والجدير بالذكر ان لشبكة المصارف المساهمة و الجهد الكبير من قبل كوادر الشركة الدور الكبير في تحقيق الاستخدام الامثل و الفاعل للتخصيصات المقدمة من الشركة .**

ب: توزيع قروض الشركة حسب المصارف المشاركة و المانحة :

ان الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتضمن عددا من المصارف الاهلية و برساميل مختلفة ، و الجدول (٩) يبين المصارف و عدد القروض الممنوحة من المصارف المساهمة:

الجدول (٩) نسبة مساهمة المصارف في منح القروض للمشاريع الصغيرة في العراق للمدة (٢٠٠٩ – ٢٠١٥)

المصارف	الاهمية النسبية	المصارف	الاهمية النسبية
الشمال	17.26	الخليج التجاري	9.53
اشور الدولى	17.05	الاهلي العراقي	5.08
الشرق الاوسط	16.86	سومر	4.96
الموصل	14.22	البصرة	3.03
بغداد	١٢.٠١	المجموع	٪١٠٠

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات التقارير السنوية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة للسنوات (٢٠٠٩– ٢٠١٥) .

من الجدول (٩) يتبين بأنه على الرغم من تذبذب نسبة مساهمة المصارف في منح القروض خلال مدة البحث، الا ان المصارف الاربعة الاولى (الشمال ، اشور ، الشرق الاوسط و الموصل) من اهم المصارف المساهمة في اعطاء القروض للمشاريع الصغيرة و التي تشكل تقريبا (٦٥٪) من اجمالي القروض الممنوحة، أن المصارف الخمسة الاخرى فهي تساهم بالنسبة المتبقية و البالغة (٣٥٪) .

جـ: توزيع القروض حسب المحافظات:

تسعى الشركة باستمرار لخدمة الشعب العراقي بكافة اطيافه و في جميع المحافظات من اجل تحقيق تنمية شاملة و متوازنة، و كذلك من اجل تقليل الفوارق الطبقية و المناطقية(الجغرافية)، ، لتحقيق هذا الهدف قامت الشركة بربط اعمالها و ونشاطاتها بكافة المحافظات عن طريق المصارف الموجودة في هذه المحافظات ، والجدول(١٠) يتبين الاهمية النسبية للقروض الممنوحة حسب المحافظات :

الجدول (١٠) الاهمية النسبية للقروض الممنوحة حسب المحافظات للمدة (٢٠٠٩ – ٢٠١٥)

المحافظات	الاهمية النسبية	المحافظات	الاهمية النسبية
بغداد	٥٠.٤٦	ديالى	0.33
السليمانية	6.44	واسط	١.٥٧
اربيل	7.55	دهوك	3.70
النجف	2.59	نينوى	7.82
كربلاء	2.23	صلاح الدين	2.84
بابل	6.74	ميسان	0.15
القادسية/ الديوانية	0.15	ذي قار	1.79
البصرة	1.83	الانبار	2.34
المثنى	0.4	كركوك	١.٠٠

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات التقارير السنوية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للسنوات (٢٠٠٩– ٢٠١٥) .

من الجدول (١٠) يتبين بأن كافة المحافظات العراقية استفادت من هذه القروض الممنوحة لكنها بمستويات مختلفة، و على الرغم من ان هدف الشركة تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة ، لكن نلاحظ تم تركيز منصبا على محافظة بغداد حيث استحوذت لوحدها على (٥٠٪) من القروض المصرفية و تأتي بالمرتبة الاولى من اجمالي القروض، ويعود ذلك الى ان بغداد منطقة ستراتيجية و رئيسية لعمل الشركة اضافة الى كثرة المشاريع الصغيرة المعطلة الناجمة عن الظروف الامنية و الاقتصادية غير

المستقرة ، بينما حصة المحافظات الاربعة (الديوانية ، ميسان، ديالى و المثنى) فكانت في ادنى مستوى لها و حصلت مجتمعة على نسبة (١٪) تقريبا ، و السبب الرئيس في ذلك يعود الى ضعف البنية الاقتصادية و البنية المصرفية و كذلك المشاكل السياسية و الامنية . وكذلك يتبين بأن المحافظات الاربعة (بغداد، السليمانية، اربيل، نينوى) اكثر المحافظات استفادة و استحوذت على النسبة العظمى من هذه القروض حيث بلغت (٧٢٪) من اجمالي القروض الممنوحة.

٢. دور القروض في تطوير القطاعات و تنويع هيكل الاقتصادي:

صممت الشركة برامجها لتشمل دعم و خدمة كافة القطاعات من خلال تقديم القروض قصيرة و طويلة الاجل وكذلك تقديم التسهيلات المصرفية الضرورية للمشاريع الصغيرة في هذه القطاعات، و الجدول(١١) يوضح القطاعات الاقتصادية و حصة كل قطاع من القروض الممنوحة :

الجدول (١١) نسبة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (2009 – ٢٠١٥)

القطاعات	الاهمية النسبية (%)	القطاعات	الاهمية النسبية (%)
تجاري	43.36	صحي	6.06
خدمات	22.13	سياحي	5.40
صناعي	12.86	انشاءات	3.26
زراعي	7.23	المجموع	١٠٠

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات التقارير السنوية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للسنوات (٢٠٠٩– ٢٠١٥) .

يتبين من الجدول (١١) ان القطاع التجاري يحتل المرتبة الاولى من بين القطاعات و التي تبلغ نسبتها (٤٣.٣٦) من اجمالي عدد القروض الممنوحة لجميع القطاعات الاقتصادية ، وهذا دليل على سيطرة شبه كاملة للقطاع التجاري على المشاريع الصغيرة، ومن جانب اخر و على الرغم من توفر المقومات الصناعية و الزراعية في العراق لكنها مستوى استفاده هذه القطاعات من القروض لا تتجاوز (٢٠٪) من اجمالي القروض الممنوحة و ذلك بسبب ضعف الاستثمارات الحكومية و الاهلية في هذه المجالات، و تظهر ايضا ان حصة قطاع الانشاءات في ادنى مستوى و التي بلغت (٣.٢٦٪) ، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية و السياسية غير المستقرة الذي يسعى فيها اصحاب المهن الابتعاد عن المخاطرة الناجمة عن الشروط و الضمانات هذا الشركة على القروض الممنوحة لقطاع الانشاءات .

٣. دور القروض في توفير فرص العمل و تقليل معدلات البطالة:

ان مشكلة البطالة و توفير فرص العمل من المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى الجهات الحكومية و الشركات الخاصة و المساهمة لمواجهتها و التخفيف من أثارها السلبية على المجتمع، و في هذا النطاق فأن الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حاولت ان تساهم بصورة فعالة في توفير فرص العمل سواء عن طريق تمويل المشاريع القائمة او المشاريع الجديدة وذلك من خلال تقديم القروض، و الجدول (١٢) يعرض فرص العمل المباشرة و غير المباشرة نتيجة برنامج دعم و منح القروض من قبل الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (١٢):يبين عدد فرص العمل المباشرة و غير المباشرة التي توفرها القروض الممنوحة من قبل الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الفئات للمدة(٢٠٠٩ –٢٠١٥)

الفئات المستفيدة	فرص عمل المباشرة	الاهمية النسبية ٪	فرص عمل غير المباشرة	الاهمية النسبية ٪
اسرة مهجرة	٩٣٨١	46.81	١٤٤٨٦	46.49
نساء معيلات	٢٠٥٦	10.26	٣١٨٧	10.23
اقليات دينية	٩٩١	4.9٥	١٦١٣	5.1٨
شباب	٢٦٩٨	13.46	٤١٩٦	13.47
اخرى	٤٩١٣	24.52	٧٦٧٥	24.63
المجموع	20039	٪١٠٠	31157	٪١٠٠

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات التقارير السنوية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للسنوات (٢٠١٢– ٢٠١٥) .

يتبين من الجدول (١٢) ان :

١. ان القروض الممنوحة من قبل الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في انشاء مشاريع جديدة او اعادة تشغيل مشاريع متوقفة والتي شملت فئات المجتمع من (المهجرين ، نساء معيلات، الاقليات و الشباب) حيث بلغت هذه القروض(٧٣) مليون دولار و التي ساهمت بتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة جديدة بلغت (٥١.١٩٦) الف فرص العمل.

٢. ان القروض الممنوحة لفئة المهجرين (الاسر المهجرة) ساهمت في خلق و توفير اكبر عدد من فرص العمل التي بلغت (٢٣٨٦٧) فرصة عمل ، منها (٩٣٨١) بصورة مباشرة و (١٤٤٨٦) بصورة غير مباشرة .

اضافة الى ماسبق ، الجدول (١٣) يوضح فرص العمل المباشرة و غير المباشرة حسب السنوات وذلك كالأتي:

الجدول (١٣) فرص العمل المباشرة و غير المباشرة التي توفرها القروض الممنوحة من قبل الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمدة(٢٠٠٩ –٢٠١٥)

السنوات	فرص العمل القائمة المباشرة	الاهمية النسبية ٪	فرص العمل الجديدة غير المباشرة	الاهمية النسبية ٪
٢٠٠٩	٤٠٠	١.٧٤	١٧٠٠	٤.٢٨
٢٠١٠	٩٠٠	٣.٩٢	٢٦٠٠	٦.٥٥
٢٠١١	١٦٠٠	٦.٩٧	٤٢٥٠	١٠.٧٠
٢٠١٢	٢٨٠٦	١٢.٢٣	٤٩١١	١٢.٤٠
٢٠١٣	٩١٧١	٤٠.٠٠	١٣٥٥٥	٣٤.١٠
٢٠١٤	٧٠٤٤	٣٠.٧٠	١١٠٥٩	٢٧.٩٠
٢٠١٥	١٠١٨	٤.٤٤	١٦٣٢	٤.١١
المجموع	٢٢٩٣٩	٪١٠٠	٣٩٧٠٧	٪١٠٠
معدل النمو السنوي المركب	٪٧٦.٢٨		٪٥٥.٤٥	

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات التقارير السنوية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للسنوات (٢٠٠٩– ٢٠١٥) .

من الجدول (١٣) يتبين بأنه على الرغم من الازمات الاقتصادية و المشاكل السياسية و الامنية التي تعرض لها العراق منذ نهاية عام ٢٠١٣ و كذلك هبوط اسعار النفط و استنزاف الموارد المالية اضافة الى انتشار الفساد ، كل هذه العوامل انعكس سلبا على نشاط الشركة بحيث يكون دون المستوى المطلوب ، لكنه مع ذلك يبقى دور الشركة في خلق فرص العمل المباشرة و غير المباشرة لايزال محل اهتمام المعنيين .

الاستنتاجات و المقترحات

اولا: الاستنتاجات :

في ضوء ماسبق من التحليل تم التوصل البحث الى الاستنتاجات الاتية:

١ . ان المشاريع الصغيرة الحجم ذات اهمية فائقة في كافة المجالات و على كافة المستويات، و تستحوذ على اهتمام مخططي السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في مختلف دول العالم ، وعلى مستوى العراق احتلت المشروعات الصغيرة مكانة اقتصادية و اجتماعية كبيرة، اذ شهدت تلك المشروعات خلال العقد الأخير من القرن الماضي أهتماما متزايدا .

٢ . ان نقص التمويل احد المشاكل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة في العراق لاسيما في ظل الظروف السياسية و الامنية و الاقتصادية .

٣. على الرغم من التحديات و المخاطر الامنية و الازمة الاقتصادية في العراق التى اثرت على واقع المشاريع الصغيرة و واقع الاقراض و الدعم المصرفي ، الا ان الشركة (العراقية للكفالات المصرفية) تمكنت ان تعزز ملائمتها المالية و تعزز روابطها مع المصارف و ان تستمر بالعمل و يزداد حجم القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة حيث بلغ عدد القروض الممنوحة من قبلها حتى نهاية سنة ٢٠١٥ (١٢١٧٨ قرضا).

٤. على الرغم من الصعوبات و التحديات الامنية و الاقتصادية في العراق خصوصا في السنوات (٢١٠٤ و ٢٠١٥)، الا ان دور الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة واضحة و كبيرة في عدة مجالات وكذلك دعمها لكافة القطاعات و شمولها كافة المحافظات، و اظهرت نتائج المؤشرات الرئيسة للشركة لعام 2015 ارتفاعاً مقارنة بالنتائج المتحققة للسنوات السابقة. حيث بلغت قيمة محفظة القروض التجميعية المسجلة مبلغا قدره (73) مليون دولار وبزيادة قدرها (4%) مقارنة مع عام 2014 ،اما عدد القروض الاجمالية فقد بلغ (4568 قرضاً)اي بزيادة قدرها(2%) عن عام 2013 .

5. ان (الشركة العراقية للكفالات المصرفية و الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة) ساهمتها بشكل ملحوظ في خلق فرص العمل و تقليل معدلات البطالة للمحتاجين من (المهجرين ، المهنين، نساء معيلات، الاقليات الدينية ، الشباب و الاشخاص العاديين). فقد ساهمت الشركة العراقية للكفالات المصرفية خلال المدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٥) بتوفير (٢٠٥٩٥ فرص العمل) عن طريق تطوير المشاريع القائمة و خلق (٥٧٣٣ فرص العمل) من خلال انشاء المشاريع الجديدة ، و كذلك فان الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة استطاعت خلال المدة (٢٠٠٩ – ٢٠١٥) خدمة جميع فئات المجتمع وتساهم في انشاء مشاريع جديدة او اعادة تشغيل مشاريع متوقفة حيث انها وفرت (٥١١٩٦) فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة .

٦ . رغم كل النقاط الايجابية للأنشطة التمويلية التي قامت بها الشركتان للمشاريع الصغيرة و المتوسطة الا أن هناك بعض النواقص و السلبيات التي رافقت تلك العملية وذلك من خلال استحواذ الذكور على اغلب القروض الممنوحة بالاضافة الى استحواذ القطاع التجاري و الخدمي على النسبة العظمى من تلك القروض على حساب بقية القطاعات مثل القطاع الزراعي و الصناعي بالاضافة الى الاختلال الجغرافي حيث لم يتم توزيع الانشطة التمويلية على مستوى المحافظات بشكل متوازي فقد نجد أن العاصمة بغداد تأتي في المرتبة الاولى بحجم (٥٧٢٤) قرض اي انها مما يعني حصلت على معظم القروض التمويلية وبنسبة (٤٧٪) من القروض الممنوحة خلال مدة البحث.

ثانيا: المقترحات :

في ضوء ماسبق من الاستنتاجات من الممكن أن يتم اقتراح الأتي:

١. قيام الحكومات بمساندة المشاريع الصغيرة لتكون قادرة على مواكبة عمل و نشاط المشاريع الأستثمارية المتوسطة و الكبيرة وبالتالي تحريك عجلة النمو و التنمية وتحقيق اهدافها الاقتصادية و الاجتماعية .

٢. قيام الحكومات بتشريع القوانين الضامنة للنهوض بالمشاريع الصغيرة وذلك بتقليل الضرائب الكمركية وتوفير مستلزمات الانتاج و التوجه نحو تشجيع إقامة الصناعات و المدن الصناعية الصغيرة و الحد من إغراق السوق المحلية .

٣. فتح الدورات التدريبية لاصحاب المشاريع الصغيرة لكي يستفيدوا من الدعم و القروض المصرفية او اقناع اصحاب الشركات التمويلية بدعمهم للمحافظة على مشاريعهم القائمة او توسيع مشاريعهم المستقبلية.

٤. العمل على إقناع الممولين بتقديم القروض الكافية لاقامة المشاريع الصغيرة و اعادة التشغيل المشاريع المتوقفة، وكذلك العمل على توفير البرامج التمويلية الكافية لدى المصارف و المؤسسات التمويلية لدعم المشاريع الصغيرة.

٥. قيام الحكومة و الجهات المعنية بمساندة الشركات التمويلية لتكون قادرة على القيام بادوارهم ، وكذلك ضرورة التعاون و التنسيق المباشر بين الجهات الحكومية المعنية و الشركات التمويلية .

٦. وضع خطة شاملة من قبل الحكومة لتشجيع الشركات والمصارف الممولة لتوجيه الانشطة التمويلية بشكل أكثرعدلا بين الفئات الاجتماعية و المحافظات المختلفة والقطاعات المهمة للاقتصاد العراقي .

المصادر و المراجع

المصادر باللغة العربية:

أولا : الكتب العربية:

١. د .علي الخضر و د. بيان حرب: إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٦ .

٢. ماهر حسن المحروق و إيهاب مقابله: المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشات الصغيرة والمتوسطة، جبل عمان ، ٢٠٠٦ .

٣. د. محمد هيكل: مهارات وإدارة المشروعات الصغيرة ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ،٢٠٠٣ .

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. ره وا فه ره يدون حمه كريم:فاعلية التمويل الاصغر في التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية " دراسة في بعض التجارب الدولية مع اشارة خاصة للعراق للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٥ " ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة السليمانية،٢٠١٦ .

٢. د. محمد عبدالحميد محمد فرحان التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية مصارف إسلامية ، جامعة الزرقاء، عمان،٢٠٠٣.

٣. يوسف قريشي: سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر،2005 .

ثالثا:المجلات:

١.أحمد حسين بتال واخرون : دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد ٤ ، العدد (٧)، ٢٠١١ .

٢.أحمد كامل حسين الناصح: واقع الصناعات الصغيرة و المتوسطة في العراق واثرها في التشغيل، مجلة الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (٦٩)،٢٠٠٨ .

٣.عبد الرحمن عمر: الصناعات الصغيرة بدولة الإمارا ت العربية المتحدة، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ٤، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٦ .

٤. حسان خضر: تنمية المشاريع الصغيرة، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، المجلد الأول، الاصدار ٩، الكويت، ٢٠٠٢.

٥. عمر خلف فزع : مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق " التوطن و التمويل "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ٢٠١٣ .

٦. فائق مشعل قدوري العبيدي :الصناعات الصغيرة، المحددات و الأفاق التطويرية (رؤية أستراتيجية مقترحة)،مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد ٢ ، العدد (٣)،٢٠٠٦ .

٧. لبيب عنبه و هالة محمد: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، بحوث ودراسات، الطبعة الثانية ، القاهرة،2008 .

٨. نادية عبد العزيز جاد، حاضنات الأعمال التكنولوجية، المنظمة العربية للتنمية والتعدين، ورقة عمل، المؤتمر البحث العلمي في القاهرة، ٢٠٠١.

رابعا: الوثائق والمستندات الحكومية و التقارير الرسمية:

١. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٢.

٢. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٣. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مدىرىة الاحصاء الصناعي،٢٠١٥ .

٤. الشركة العراقية للكفالات المصرفية /التقارير السنوية (٢٠٠٦-٢٠١٥).

٥. الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة /التقارير السنوية (٢٠٠٩- ٢٠١٥).

خامسا : المواقع الكترونية:

١. الموقع الرسمي للشركة العراقية للكفالات المصرفية http://www.icbg-iq.com/?q=ar/node/52

٢. الموقع الرسمي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة http://www.icfsme.com/?q=ar

٣. الموقع الالكتروني للبنك الدولي www.world bank.org

٤. موقع منظمة الأمم المتحدة (يونيدو)http://www.unido.org

٥. موقع البنك المركزي العراقيhttps://www.cbi.iq/

٦. الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية http://www.aabfs.org/ar

٧. المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل فى الدول العربية
https://www.microfinancegateway.org/ar/library

المصادرباللغة الانكليزية:

1. World Bank, Policies & prospects for small & medium scale manufacturing industries, Jordan report No. 6848-Jo, June, 1987.